مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (09) /العدد (1)، جوان 2022، ص.ص:450-466

دور آليات الدعم الاجتماعي في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

The role of the social support mechanisms in the development of the sector of the small and medium enterprises in Algeria

يمينة رحماني[1*]

[1]جامعة محمد البشير الإبراهيمي –برج بوعريريج، الجزائر، yamina.rahmani@uni-bba.dz

تاريخ الاستلام:2022/04/12 تاريخ القبول:2022/05/17 تاريخ النشر :2022/06/15

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على آليات الدعم الاجتماعي للمقاولاتية في الجزائر ودورها في حركية تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بالإضافة إلى تحديد دورها في استحداث مناصب عمل جديدة. هذه الآليات والمتمثلة في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تم إنشاؤها خصيصا في إطار سياسة محاربة البطالة والإقصاء الاجتماعي من أجل دعم فئات معينة من المجتمع وتمكينهم من إنشاء مؤسساتهم الخاصة بهدف خلق مناصب عمل دائمة للمستفيدين ولأفراد آخرين. وتحقيقا لهذه الغاية تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي القائم على رصد إحصائيات الآليات سابقة الذكر ودراستها وتحليلها من أجل تقييم دورها في حركية تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وبالتالي توفير مناصب شغل جديدة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

ترميز JEL: L26 ; D23 ; A11.

Abstract:

This research paper aims to analyze the effectiveness of the social support mechanisms of the entrepreneurship in Algeria and assess the contribution of these mechanisms to creating small and medium enterprises, and thus the creation of new job positions. This social support mechanisms represented by the national agency for the support of youth employment, the National Health Insurance Fund and the unemployment and the National Agency for Microcredit Management. Was be created specifically within the framework of the policy of combating unemployment and social exclusion in order to support specific groups of society and enable them to establish their own institutions with the aim of creating permanent jobs for the beneficiaries and for other individuals.

Keywords: Small and medium enterprises, The national agency for the support of youth employment, The National Health Insurance Fund and the unemployment, The National Agency for Microcredit Management.

JEL Classification Codes : L26 ; D23 ; A11.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الحالي من الركائز الحيوية لدفع عجلة التنمية في أي بلد نظرا لسهولة إنشاؤها ومرونتها التي جعلتها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب العمل بالإضافة إلى قدرتها على تنويع النسيج الاقتصادي وتحقيق التوازن الإقليمي.

وإيمانا منها بالدور الفعال الذي تلعبه هذه المؤسسات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، عمدت أغلب الدول الصناعية منذ سنوات عديدة إلى وضع سياسات وبرامج لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نسيجها الاقتصادي، والآن نلاحظ أن الدول النامية حذت حذوها بحيث وضعت هي الأخرى هيئات وآليات لدعم وتنمية هذا القطاع الحيوي.

وفي هذا السياق قامت الجزائر بوضع آليات وهيئات لتمويل الاستثمار الخاص بهدف إيجاد بيئة مساعدة تمكن المقاولين المحتملين من الحصول على الموارد المالية اللازمة لإنشاء مؤسساتهم، باعتبار أن التمويل عادة ما يشكل العائق الأكبر أمام هؤلاء المقاولين المحتملين، من بين هذه الآليات نجد آليات الدعم الاجتماعي التي تم إنشاؤها خصيصا في إطار سياسة محاربة البطالة والإقصاء الاجتماعي من أجل دعم فئات معينة من المجتمع وتمكينهم من إنشاء مؤسساتهم الخاصة بهدف خلق مناصب عمل دائمة للمستفيدين ولأفراد آخرين، هذه الآليات تتمثل في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

1.1. إشكالية الدراسة:

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية رصد وتقييم دور هيئات الدعم الاجتماعي في إنشاء وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ومن هذا المنطلق يمكن صياغة إشكالية الدراسة كالآتي:

ما مدى مساهمة هيئات الدعم الاجتماعي في إنشاء وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

2.1. فرضيات الدراسة:

ستنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن هيئات الدعم الاجتماعي تساهم بشكل فعال في تأسيس وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

من هذه الفرضية الرئيسية تنبثق ثلاث فرضيات فرعية نوجزها فيما يلي:

- يساهم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تساهم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تساهم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3.1. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نلخصها في النقاط الموالية:

- التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2019؛
- التعرف على آليات الدعم الاجتماعي التي استحدثتها الحكومات الجزائرية قصد النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- محاولة رصد وتقييم مساهمة هذه الآليات في ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ دخولها حيز الخدمة وإلى غاية سنة 2019.

4.1. منهجية البحث:

فيما يخص منهجية البحث فقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى جمع المعلومات والبيانات حول موقف معين مع تفسير هذه البيانات وتحليلها للوصول إلى نتائج وتوصيات بشأن الموقف محل الدراسة.

وتحقيقا لهذه الغاية قمنا بتقسيم الورقة البحثية إلى قسمين رئيسيين حيث نتناول في القسم الأول تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري ثم ننتقل إلى التعريف بآليات الدعم الاجتماعي التي انتهجتها الحكومات الجزائرية والخدمات التي تقدمها أما القسم الثاني فنتطرق إلى تقييم آليات الدعم الاجتماعي المتمثلة في الهيئات الثلاثة سالفة الذكر.

2. الإطار النظري للدراسة:

قبل البدء في تحليل وتقييم سياسات الدعم الاجتماعي لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنحاول في هذا القسم من الدراسة تسليط الضوء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستعراض آليات الدعم الاجتماعي التي تبنتها الحكومات الجزائرية من اجل النهوض بهذا القطاع وبروز مجتمع مقاولاتي.

1.2. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري:

تجدر الإشارة أنه في الجزائر تم اعتماد تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بعد إصدار القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ديسمبر 2001، وفي سنة 2017 تم إصدار القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 أين قام المشرع الجزائري بتحديث العتبات الخاصة برقم الاعمال السنوي ومجموع الحصيلة السنوية المعتمد عليها في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإبقاء على عدد العمال ثابتا دون تحديث. وقد عرفت المادة الخامسة من هذا القانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، على أنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات والتي تشغل من 0 إلى 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة مليار دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري، والتي تستوفي معيار الاستقلالية. ويقصد بمعيار الاستقلالية ألا يكون رأس مال المؤسسة مملوكا بنسبة تفوق أو تساوي 25% لمؤسسة أو مجموعة من مؤسسات أخرى.

وحسب نفس القانون المذكور أعلاه ميز المشرع الجزائري بين ثلاث أصناف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نلخصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 40 مليون دج	لا يتجاوز 20 مليون دج
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400 مليون دج	لا يتجاوز 200 مليون دج
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	بين 400 مليون –4 مليار دج	بين 200 مليون –مليار دج

المصدر: القانون رقم 02-17 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.2. هيئات الدعم الاجتماعي في الجزائر:

شهدت الجزائر في أواخر الثمانينيات أزمة حادة بسبب انهيار أسعار النفط مما دفعها إلى إعادة هيكلة وخصخصة مؤسساتها الاقتصادية التي كانت في أغلبها مؤسسات فاشلة. فمنذ سنة 1988 أصدرت الحكومات الجزائرية المتعاقبة مجموعة من الإصلاحات والبرامج كان هدفها الرئيسي النهوض بالقطاع الخاص وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفي سبيل تحقيق ذلك كان التوجه إلى تبني استراتيجية لبلوغ مليوني مؤسسة صغيرة ومتوسطة، من خلال تسخير إمكانات كبيرة ووضع آليات وهيئات لدعم وتشجيع هذا النوع من المؤسسات.

من بين هذه الآليات نجد هيئات الدعم والمرافقة الاجتماعية التي تم إنشاؤها خصيصا في إطار سياسة محاربة البطالة والإقصاء الاجتماعي من أجل دعم فئات معينة من المجتمع (البطالين، المسرحين من العمل، النساء الماكثات في البيت...) وتمكينهم من إنشاء مؤسساتهم الخاصة بهدف خلق مناصب عمل دائمة لهم ولأفراد آخرين والتي نوردها في النقاط الموالية.

أ. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):

يعتبر الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكما تدل تسميته أحد أهم أجهزة الدعم الاجتماعي التي تبنتها الحكومة الجزائرية للحد من الآثار السلبية الناجمة عن تسريح العمال الأجراء من مناصب عملهم بطريقة لا إرادية ولأسباب اقتصادية، تم إنشاء الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994، المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة. وبموجب هذا المرسوم يتمتع الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد تمحورت مهمته الأساسية في البداية في دفع تعويضات البطالة لفائدة العمال الاجراء الذين فقدوا مناصب عملهم بصفة لا إرادية ولأسباب اقتصادية. (المرسوم التنفيذي رقم 94–188، 1994)

وفي سنة 1998 قام الصندوق بتنفيذ إجراءات احتياطية جديدة تقضي بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق مرافقتهم في البحث عن العمل والمساعدة على العمل الحرّ تحت رعاية مستخدمين تّم توظيفهم وتكوينهم خصيصا ليصبحوا مستشارين على مستوى مراكز مزودة بتجهيزات ومعّدات مخصصّة لهذا الشأن. (الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، 2022)

وفي سنة 2004 وبعد استمرار ظاهرة البطالة وعدم تراجع مستوياتها رغم ما يقدمه الصدوق من إعانات وتسهيلات في هذا المجال، تم احداث جهار دعم احداث النشاط لفائدة البطالين ذوي المشاريع لبالغين من العمر ما بين 30 و50 سنة. الجهاز المستحدث لا يرمي إلى مساعدة الشباب البطال في إنشاء مؤسساتهم المصغرة من خلال الإعانات المالية والامتيازات الجبائية الممنوحة لهم فحسب، بل يتطلع لإنجاح هذه المشاريع وضمان استمراريتها على أرض الواقع. (الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، 2022)

ب. **الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE):**

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (JESNA) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، وقد تم تغير تسميتها إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (EDANA) بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، وهي هيئة حكومية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، موضوعة تحت إشراف الوزير المكلف بالمؤسسات المصغرة. (المرسوم التنفيذي رقم 20-329، 2020)

أنشأت هذه الوكالة لتقديم الدعم المالي في شكل قروض ممنوحة من البنوك المحلية بالإضافة إلى تسهيلات ضريبية وإعفاءات جمركية ومرافقة الشباب العاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 و35 سنة الراغبين في إنشاء مشاريعهم المقاولاتية مع إمكانية رفع السن إلى الأربعين سنة كحد أقصى إذا كان الاستثمار سيحدث ثلاث مناصب عمل دائمة على الأقل. تهدف هذه الوكالة إلى تعزيز ودعم إنشاء وتوسيع الأنشطة الإنتاجية والخدماتية من طرف الشباب ذوي المشاريع مستثنية المشاريع التجارية، وفق مقاربة اقتصادية تهدف إلى خلق الثروة وإحداث مناصب عمل. (الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، 2022)

ت. **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):**

أنشئت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وضعت الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمجمل نشاطات الوكالة وفقا لأحكام هذا المرسوم. (المرسوم التنفيذي رقم 04-14، 2004)

تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة وتتمثل مهامها الأساسية في دعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ أنشطتهم، منح سلف بدون فوائد وضمان متابعة الأنشطة ا لتي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم. (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2022)

3. تقييم نتائج آليات الدعم والمرافقة والإدماج الاجتماعي:

لتقييم دور هيئات الدعم الاجتماعي في حركية تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنحاول في هذا المحور تقديم مجموعة من الإحصائيات الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشاؤها على

المستوى الوطني في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وذلك للوصول إلى نسبة المساهمة الفعلية لهاته الهيئات في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. لكن قبل ذلك سنقوم بعرض واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001–2019.

1.3. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد الإصلاحات المتعاقبة للحكومات الجزائرية تطور منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تُرجمت في تزايد عدد المؤسسات المنشأة سنويا ابتداء من سنة 2001، حيث تشير الإحصائيات إلى أن أكثر من نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تم إنشائها ما بين 2001 و2007 وذلك بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001. الأمر الذي يؤكده الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2001-2019)

	المؤسسات الخاصة		المؤسسات العمومية		المجموع	
	العدد	نسبة التطور	العدد	نسبة التطور	العدد	نسبة التطور
من 2001 إلى 2005	341914	/	774	/	342688	/
2006	376028	%9,98	739	%4,52-	376767	%9,94
2007	410293	%9,11	666	%9,88-	410959	%9,07
2008	518900	%26,47	626	%06-	519526	%26,42
2009	586903	%13,11	591	%5,6-	587494	%13,08
2010	618515	%5,39	557	%5,75-	619072	%5,38
2011	658737	%6,5	572	%2,69	659309	%6,5
2012	711275	%7,98	557	%2,62-	711832	%7,97
2013	777259	%9,28	557	%0	777816	%9,27
2014	851511	%9,55	542	%2,69-	852053	%9,54
2015	934037	%9,69	532	%1,84-	934569	%9,68
2016	1022231	%9,44	390	%26,69-	1022621	%9,42
2017	1074236	%5,09	267	%31,54-	1074503	%5,07
2018	1141602	6,27%	261	-2,24%	1141863	6,26%
2019	1193096	%4,51	243	-6,89%	1193339	%4,5

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتضح من الجدول زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ 2001، والتي ارتفعت من 245348 مؤسسة سنة 2001 إلى 1193339 مؤسسة سنة 2019 أي بزيادة تجاوزت أربعة أضعاف، ويرجع هذا التطور المستمر من سنة لأخرى إلى الزيادة الملموسة في عدد مؤسسات القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام الذي يشهد تناقص عدد مؤسساته وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى عملية الخصخصة وتراجع دور الدولة في الاستثمار.

إن نسبة التطور السنوي للمؤسسات الخاصة تفوق الخمسة بالمائة سنويا لتصل إلى أكثر من الربع سنة 2008. يفسر هذا التطور في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنويا بالجهود التي بذلتها الدولة لترقية القطاع، وهذا منذ صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001، وما تبعه من سياسات وبرامج وهيئات تهدف كلها إلى النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية من حيث التمويل أو تقديم الدعم الفني ومساندة البرامج والهيئات الوطنية الداعمة لهذا القطاع، وفيما يلي سنستعرض هيئات الدعم الاجتماعي التي أطلقتها الدولة من أجل دعم وترقية واستدامة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

2.3. مساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

يقوم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالإضافة إلى الامتيازات الجبائية، بتمويل المشاريع الاستثمارية التي تدخل ضمن نشاطات إنتاج السلع والخدمات باستثناء النشاطات التجارية البحتة، بالاعتماد على صيغ التمويل الثلاثي والتي تتشكل من مساهمة شخصية لصاحب المشروع، قروض بدون فائدة ممنوحة من طرف الصندوق بالإضافة إلى قرض بنكي وهذا وفق مستويين من التمويل الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): التركيبة المالية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

المستوى	قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة الممنوح من طرف الصندوق	القرض البنكي
الأول	أقل من 5.000.000 دج	%29	%1	%70
الثاني	ما بين 5.000.000 دج و 10.000.000 دج	%28	%2	%70

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على موقع (الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، 2022)

أما فيما يخص إنجازات الصندوق فتجدر الإشارة أنه منذ استحداث الجهاز الخاص بدعم احداث النشاطات في إطار دعم وتنمية ثقافة المقاولة عن طريق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة سنة 2004، تمكن الجهاز من تأسيس 150278 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، مما سمح باستحداث 317194 منصب عمل. والجدول الموالي يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشئة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكذا مناصب العمل المستحدثة بعد تأسيس هذه المؤسسات.

الجدول رقم (04): تطور عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق ومناصب العمل المستحدثة خلال الفترة (2004-2019)

السنوات	عدد المشاريع الممولة	مناصب العمل المستحدثة
من 2004 إلى 2012	74130	144457
2013	21412	41786
2014	18823	42707
2015	15449	37921
2016	8902	21850
2017	3340	8299
2018	3474	8598
2019	4748	11576
المجموع	**150278**	**317194**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على النشريات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنوات من 2004-2019

تبين القراءة الإحصائية للجدول التطور المتزايد في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة منذ دخول جهاز دعم احداث النشاطات حيز الخدمة وإلى غاية نهاية سنة 2015، هذه الزيادة المستمرة في عدد المؤسسات تبعتها تطور إيجابي في عدد المناصب المستحدثة من قبل المؤسسات الممولة من طرف الوكالة، حيث نجد أن النسبة الكبيرة وهو ما يعادل 86.38% من هذه المؤسسات تم إنشاؤها قبل نهاية سنة 2015، في مقابل نجد أيضا أن نسبة 84.13% من مناصب العمل تم استحداثها في نفس الفترة. لكن بداية من سنة 2016 تم تسجيل تراجع في عدد المؤسسات المستحدثة في إطار الصندوق مما أثر سلبا على عدد مناصب العمل المصاحبة لهاته المشاريع، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى الأزمة النفطية بعد انخفاض أسعار النفط المسجل سنة 2014، والذي أثر على الوضع المالي للاقتصاد الجزائري وانتهاج سياسة التقشف على جميع الأصعدة.

ذكرنا سابقا أن الصندوق يقوم بتمويل جميع الأنشطة الاقتصادية باستثناء النشاطات التجارية البحتة وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): المشاريع الممولة من طرف الصندوق إلى غاية نهاية سنة 2019 حسب قطاع النشاط والجنس

قطاعات النشاط	عدد المشاريع	النسبة المئوية	حصة النساء	مناصب الشغل المستحدثة
الزراعة	23144	%15,4	%11,1	55436
الصناعة التقليدية	14383	%9,30	%22,6	37553
البناء والأشغال العمومية	8589	%5,72	%2,5	27486
الري	347	%0,23	%5,2	1174
الصناعة	11767	%7,81	%21,9	34205
الصيانة	898	%0,59	%2,3	2179
الصيد	490	%0,32	%0,4	1755
الأعمال الحرة	1228	%0,76	%47,7	2670
الخدمات	31348	%21,08	%17,2	66497
نقل المسافرين	12234	%8,28	%1,2	18569
نقل البضائع	45850	%31,08	%1,5	69670
المجموع	**150278**	**%100**	**%10,3**	**317194**

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، نشرة المعلومات الإحصائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 36، 2020.

تبين القراءة الإحصائية للجدول السابق أن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة منذ دخوله حيز الخدمة وإلى غاية نهاية السداسي الثاني من سنة 2019 تمكن من تمويل 150278 مشروع في جميع القطاعات الاقتصادية، كما نلاحظ أن الصندوق استهدف أكثر فئة المقاولين الرجال حيث أن 90% من هذه المشاريع تعود للرجال في حين المقاولة النسوية الممولة من قبل الصندوق لا تتعدى نسبة 10%.

أما فيما يخص توزيع المشاريع حسب القطاعات الاقتصادية فنجد أن قطاع النقل بكل أنواعه استحوذ على النسبة الأكبر من حيث عدد المشاريع الممولة (39%) ثم يليه قطاع الخدمات بنسبة 21% وفي المرتبة الثالثة نجد قطاع الزراعة بنسبة 15% في حين أن قطاع الصناعة لم يتعدى نسبة 8% من مجموع المشاريع الممولة من طرف الصندوق. أما بالنسبة للمشاريع النسوية فغالبيتها تنشط في المرتبة الأولى في الأعمال الحرة تليها في المرتبة الثانية الصناعة التقليدية.

3.3. مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

باستثناء النشاطات التجارية البحتة، فإن الجهاز يمول كل نشاطات الإنتاج والخدمات مع مراعاة عامل المردودية في المشروع بحجم استثماري قد يصل حتى 10 مليون دينار جزائري، أما صيغة التمويل المقترحة من الوكالة فتجدر الإشارة إلى وجود صيغتين من التمويل نوضحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): التركيبة المالية لصيغ التمويل الممنوح من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

صيغ التمويل	التركيبة المالية		
التمويل الثلاثي	**المستوى الأول: قيمة الاستثمار أقل من 5.000.000 دج**		
	القرض البنكي	القرض بدون فائدة	المساهمة الشخصية
	%70	%29	%01
	المستوى الثاني: قيمة الاستثمار ما بين 5.000.001 و10.000.000 دج		
	القرض البنكي	القرض بدون فائدة	المساهمة الشخصية
	%70	%28	%02
التمويل الثنائي	**المستوى الأول: قيمة الاستثمار أقل من 5.000.000 دج**		
	القرض بدون فائدة	المساهمة الشخصية	
	%29	71%	
	المستوى الثاني: قيمة الاستثمار ما بين 5.000.001 و10.000.000 دج		
	القرض بدون فائدة	المساهمة الشخصية	
	%28	%72	

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

أما بخصوص إنجازات الوكالة فتجدر الإشارة أنه منذ انطلاق نشاطها في دعم وإنشاء المؤسسات المصغرة سنة 1997 وحتى نهاية جوان 2019 مولت الوكالة 381427 ملف مشروع مصغر، مما سمح بتوفير 910297 منصب شغل. والجدول التالي يوضح تطور عدد المشاريع الممولة وعدد المناصب المستحدثة منذ بداية النشاط إلى غاية نهاية السداسي الثاني من سنة 2019.

الجدول رقم (07): تطور عدد ملفات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وعدد المناصب المستحدثة لغاية نهاية سنة 2019

السنوات	عدد المشاريع الممولة	مناصب الشغل المستحدثة
منذ البداية إلى غاية 2012	249147	614555
2013	43039	96233
2014	40856	93140

2015	23676	51570
2016	11262	22766
2017	4406	9805
2018	5535	13852
2019	7245	17476
المجموع	**385166**	**919397**

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة في تزايد مستمر وهذا منذ بداية نشاط الوكالة حتى سنة 2014 هذه الزيادة في عدد المشاريع تبعتها زيادة في عدد مناصب الشغل المستحدثة حيث نجد أن أكثر من 87% من إجمالي المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تم تمويلها حتى نهاية سنة 2014. بعد هذه السنة تم تسجيل انخفاض في عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة وهذا راجع إلى تأثير الأزمة النفطية لسنة 2014 على الاقتصاد الوطني بسبب تراجع عائدات النفط بعد انخفاض سعره.

ويمكن توضيح تطور عدد المؤسسات المنشئة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حسب نوع النشاط والجنس إلى غاية نهاية سنة 2019 من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (08): المشاريع الممولة من طرف الوكالة إلى غاية نهاية سنة 2019 حسب قطاع النشاط والجنس

قطاعات النشاط	عدد المشاريع	النسبة المئوية	حصة النساء
الزراعة	58141	%15,09	%5
الصناعة التقليدية	43130	%11,2	%17
البناء والأشغال العمومية	34889	%9,06	%2
الري	560	%0,14	%4
الصناعة	27352	%7,1	%15
الصيانة	10573	%2,74	%2
الصيد	1131	%0,29	%1
الأعمال الحرة	11917	%3,09	%46
الخدمات	108561	%28,18	%17
نقل التبريد	13385	%3,47	%3
نقل البضائع	56530	%14,68	%1
نقل المسافرين	18997	%4,93	%3
المجموع	**385166**	**%100**	**%10**

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، نشرة المعلومات الإحصائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 36، 2020.

يتضح جليا من الجدول أن أغلبية المستفيدين من خدمات الوكالة هم رجال بنسبة 90% من مجموع المشاريع الممولة حتى نهاية سنة 2019، في حين أن نسبة المشاريع التي تعود إلى الفئة النسوية تبقى ضعيفة جدا بنسبة لا تفوق 10% حيث نجد أن هذه الفئة من أصحاب المشاريع الممولة تنشط في قطاع الأعمال الحرة بنسبة تفوق 46%.

أما بالنسبة لتوزيع المشاريع من حيث قطاع النشاط فيتضح من نفس الجدول أن قطاع الخدمات يتصدر باقي القطاعات بنسبة 28% من مجموع المشاريع الممولة من طرف الوكالة حيث أن 83% من أصحاب هذه المشاريع تعود للرجال في حين أن نسبة المؤسسات المنشئة في هذا القطاع والتي تعود للنساء لا تتعدى 17%. بعد قطاع الخدمات يأتي في المرتبة ثانية قطاع النقل بكل أنواعه (نقل المسافرين، نقل البضائع ونقل التبريد) بنسبة 21%، حيث أن أغلبية هذه المشاريع تعود لفئة الرجال. في حين نجد أن قطاع الصناعة لا يتجاوز نسبة 7% من مجموع المشاريع.

4.3. مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

تهدف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى ترقية النمو الاجتماعي عن طريق النشاط الاقتصادي ومحاربة التهميش من خلال توفير خدمات مالية تتماشى مع احتياجات المواطنين من فئة الأشخاص بدون دخل أو ذوي دخل غير مستقر وغير المؤهلين للاستفادة من قرض بنكي. هذه الخدمات المالية تتمثل أساسا في صيغتين للتمويل انطلاقا من قرض صغير دون فائدة تمنحه الوكالة والذي لا تتجاوز قيمته 10 مليون دينار جزائري وقد تصل إلى خمسة وعشرون مليون في الولايات الجنوبية، إلى قروض معتبرة لا تتجاوز قيمتها المائة مليون دينار جزائري هذه الأخيرة تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك. (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2022) والجدول الموالي يوضح كيفية توزيع القروض الممنوحة.

الجدول رقم (09): صيغ القرض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة
لا تتجاوز 100000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية)	%0	-	%100
لا تتجاوز 250000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية) على مستوى ولايات الجنوب	%0	-	%100
لا تتجاوز 1000000 دج	كل الأصناف	%1	%70	%29

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

وبخصوص حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، فتجدر الإشارة أن الوكالة منذ دخولها حيز الخدمة سنة 2004 تمكنت من منح 919985 قرض مصغر من خلال الصيغتين التي تمنحهما الوكالة حيث أن نسبة 90% من القروض الممنوحة من طرف الوكالة كانت موجهة لشراء مواد أولية أما صيغة التمويل الثلاثي (الوكالة – البنك – المستفيد) فلم تتجاوز نسبة 9%. هذه القروض الممنوحة من طرف الوكالة بصيغتيها مكنت من استحداث 1352170 منصب عمل. وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (10): حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى غاية نهاية سنة 2019

صيغ التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة المئوية	عدد المناصب المستحدثة
تمويل لشراء مواد أولية	832247	%90,46	1219080
تمويل ثلاثي (الوكالة – البنك – المستفيد)	87738	%9,54	133090
المجموع	**919985**	**%100**	**1352170**

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، نشرة المعلومات الإحصائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 36، 2020.

أما فيما يخص توزيع القروض الممنوحة من طرف الوكالة حسب النشاطات الاقتصادية فيمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (11): توزيع القروض الممنوحة من طرف الصندوق حسب قطاع النشاط إلى غاية نهاية 2019

قطاع النشاط	عدد القروض الممنوحة	النسبة المئوية
الزراعة	125301	%13,62
الصناعة الصغيرة	364837	%39,66
البناء والأشغال العمومية	79897	%8,68
الخدمات	182806	%19,87
الصناعة التقليدية	161857	%17,59
التجارة	4404	%0,48
الصيد البحري	883	%0,10
المجموع	**919985**	**%100**

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، نشرة المعلومات الإحصائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 36، 2020.

يتضح من الجدول أن غالبية مشاريع الوكالة تتركز في قطاع الصناعات المصغرة بنسبة 39,66%، يليها قطاع الخدمات بنسبة 19,87%، ثم نجد الصناعة التقليدية والزراعة بنسب تتراوح بين 17 و13% على التوالي. في حين نجد أن النسبة المتبقية تتوزع على قطاع التجارة والصيد البحري وهو ما يتوافق مع طبعة القروض الممنوحة من طرف الوكالة.

5.3. دراسة مقارنة للهيئات الثلاث:

من أجل إبراز المساهمة الفعلية لهيئات الدعم الاجتماعي في تأسيس وانشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنوضح العلاقة بين عدد المؤسسات الجديدة التي تم إنشاؤها وعدد المؤسسات التي تم إنشاؤها بالاعتماد على الهيئات الثلاثة، حيث ذكرنا سابقا أن هذه الهيئات ساهمت بشكل أو بآخر في خلق وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال مختلف الإعانات التي كانت ولازالت تقدمها. لكن تجدر الإشارة إلى أن نسبة مساهمة كل هيئة تختلف عن الأخرى إذا ما قارناها بعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستحدثة منذ 2004 وهي سنة دخول أغلب الهيئات حيز الخدمة إلى غاية نهاية السداسي الثاني من سنة 2019. الجدول الموالي يوضح مساهمة كل هيئة في استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال نفس الفترة.

الجدول رقم (12): مساهمة هيئات الدعم الاجتماعي في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2019-2004)

	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة المستحدثة منذ 2004 إلى 2019	ANADE	CNAC	ANGEM
العدد	809212	385166	150278	87738
النسبة المئوية	%100	%47,6	%18,6	%10,84
		%77,04		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجداول السابقة

تدل النسب المئوية المسجلة في الجدول أعلاه أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستحدثة في الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى نهاية السداسي الثاني من سنة 2019 بلغ 809212 مؤسسة وقد ساهمت هيئات الدعم الاجتماعي بنسبة 77.04% في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نفس المدة وهو ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية للبحث والتي مفادها أن هيئات الدعم الاجتماعي تساهم بشكل فعال في تأسيس وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

من خلال نفس الجدول يتضح أن النسبة الأكبر للمساهمة في حركية تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بنسبة 47,6% من مجموع المؤسسات المستحدثة خلال نفس

الفترة وهو ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الأولى التي تفيد أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تساهم في تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة فقد أحتل المركز الثاني بنسبة 18.6% وهو ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الثانية التي تفيد أن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة يساهم في حركية تأسيس وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

وفي المرتبة الأخيرة نجد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بنسبة 10.84% ويرجع السبب في ذلك أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تقدم نوعين من الدعم كما ذكرنا سابقا حيث أن 90% من القروض الممنوحة من طرف الوكالة كانت موجهة بالأساس لشراء مواد أولية وليس لخلق مؤسسة. هذه النسبة وإن كانت ضعيفة إلا أنها تدل على مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تأسيس المؤسسات المصغرة في الجزائر وهو ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الثالثة.

4. خاتمة:

إن الدور الحيوي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، جعل منها محط اهتمام من قبل جميع الدول سواء المتقدمة منها أو النامية والجزائر من بين الدول النامية التي أولت هذا النوع من المؤسسات اهتماما كبيرا يتجلى في تقديم وطرح مجموعة من البرامج والآليات لدعم إنشاء واستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نسيجها الاقتصادي. من بين أهم الآليات التي طرحتها الحكومات الجزائرية نجد آليات الدعم الاجتماعي متمثلة في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. والتي تم إنشاؤها خصيصا في إطار سياسة محاربة البطالة والإقصاء الاجتماعي من أجل دعم فئات معينة من المجتمع وتمكينهم من إنشاء مؤسساتهم الخاصة بهدف خلق مناصب عمل دائمة لهم ولأشخاص آخرين.

هذه الآليات كانت موضوع اهتمامنا في هذه الورقة البحثية من خلال دراسة وتقييم مساهمتها في خلق وتأسيس المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وقد انطلقت الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن آليات الدعم الاجتماعي تساهم بشكل فعال في حركية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، لتصل إلى نتائج يمكن على ضوئها إثبات صحة هذه الفرضية.

نتائج الدراسة:

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها في النقاط الموالية:

- بينت الدراسة الدور المحوري لآليات الدعم الاجتماعي في حركية تأسيس وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات الاقتصادية مما انعكس إيجابا على مستوى التشغيل من خلال استحداث العديد من مناصب العمل؛

- أوضحت الاحصائيات الواردة في الدراسة أن الهيئات الثلاثة لم تساهم بنفس الوتيرة في تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث نجد أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية احتلت الصادرة بنسبة تفوق 47% من مجموع المؤسسات المنشئة خلال الفترة 2004-2019؛
- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ساهم هو الآخر في حركية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة أقل لا تتعدى 18% من مجموع المؤسسات المنشئة خلال الفترة 2004-2019؛
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ورغم ضآلة النسبة ساهمت هي أيضا في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال نفس الفترة؛
- بينت الدراسة أيضا أن توجه المستفيدين من خدمات الهيئات الثلاثة كان بدرجة كبيرة نحو تأسيس مؤسساتهم في قطاع النقل والخدمات وقطاع الفلاحة؛
- لوحظ من خلال الإحصائيات أن الهيئات الثلاثة لم تساهم بنسبة كبيرة في تمويل المشاريع الصناعية والتي تعتبر من المشاريع التي تعود بالنفع على الاقتصاد الجزائري.

توصيات الدراسة:

من خلال النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة يمكن تقديم بعض التوصيات نوجزها كالاتي:

- نشر الثقافة المقاولاتية لدى الشباب الجزائري بصفة عامة وخريجي الجامعات والمعاهد بصفة خاصة من خلال التحسيس بالدعم الذي تقدمه الهيئات والبرامج التي تبنتها الحكومات الجزائرية من أجل تشجيع الاستثمار الخاص خاصة في مجال تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- التركيز بشكل كبير على قطاعات الاستراتيجية التي تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني، خاصة قطاع الصناعة من خلال منحها امتيازات إضافية أو استثنائية باعتبارها الركيزة الأساسية للنموذج الاقتصادي الجديد الذي تسعى الحكومة الجزائرية لإرسائه من خلال مختلف الهيئات والآليات والبرامج؛
- السهر على توفير كافة المعلومات والبيانات حول مختلف القطاعات الاقتصادية وفرص الاستثمار المتاحة في السوق الجزائري؛
- ضرورة استحداث لجنة لتقييم ومراقبة المشاريع الممولة من طرف الهيئات من أجل مرافقة المقاولين في المراحل الأولى من تأسيس المشروع؛
- ادراج صيغ التمويل الإسلامي ضمن الصيغ المقدمة من طرف الهيئات الثلاثة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
- الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تطوير عمل الهيئات في هذا المجال.

5. المراجع:

القانون رقم 02-17 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، المتضمن القانون الأساسي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020. والذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي ويغير تسميتها.

المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994، المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة https://www.cnac.dz تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/01/27.

الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر http://www.angem.dz، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/02/05.

الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية http://www.ansej.org.dz، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/01/15

وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 24، 26، 28، 30، 32، 34 و36 للسنوات 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018 و2019.

وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرية والمتوسطة والصناعة التقليدية، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 6،8، 10، 12، 14 و16 للسنوات 2004، 2005، 2006، 2007، 2008 و2009.

وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار في الجزائر، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 18،20، 22، للسنوات 2010، 2011 و2012.